السلم المجتمعي وتحديات بنائه في ليبيا بعد 2011
- قراءات في المشهد الليبي –

أ. إبراهيم على الشارف
جامعة جفارة

ملخص البحث:

لقد أصبح السلم المجتمعي محل اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين في الشؤون السياسية، وخاصة بعد ازدياد الأزمات والخلافات السياسية الحادة للعديد من الدول، وليبيا ضمن هذه الدول، والهدف من وراء دعم عملية السلم المجتمعي أو الأهلي هو حل جميع النزاعات ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. ويعتبر مفهوم السلم الاجتماعي ضروري لتكوين الجماعات الإنسانية داخل المجتمع، وهو يعني قبول العيش مع الآخر، وكذلك يعتبر ضرورة من ضروريات تكوين الجماعة السياسية للدولة.

والمقصود به العيش المشترك والقبول بالتنوع بما يضمن وجود علاقة مع الأطراف الأخرى، والسلم المجتمعي: هو وضع يجب خلقه بعد انتهاء الصراعات داخل المدن الآمنة يؤدي إلى ضمان عدم إعادة الخلافات والاضطرابات الأمنية متمثلاً بتحقيق العدالة الانتقالية، وعن طريقتها محاسبة المقصرين والمذنبين، وتعويض الضحايا، ومن ثم يقوم بإعادة الثقة بين جميع الأطراف المتنازعة ونشر السلام، وهذا يعبر عن نهاية مرحلة الصراع وبداية مرحلة بناء الدولة وحياة آمنة داخل المجتمع.

الكلمات المفتاحية: السلم – المجتمع – تحديات – ليبيا.

المقدمة:

إن المجتمع الليبي يشترك مع الحالات العالمية المتشابهة فيما بعد الثورات أو الصرعات، وكيف تلقى بظلالها على أي انتقال ديمقراطي، فبعد انهيار النظام السياسي في سنة 2011 دخلت ليبيا عهداً جديداً لتواجه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية تعددت وتنوعت في طبيعتها ومستوياتها و لم تختلف ظاهرياً عن غيرها من الدول التي مرت بهذه المرحلة التي أعقبت سقوط الأنظمة السياسية وصعوبة المرحلة الانتقالية، يهدد السلم المجتمعي في ليبيا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث أن السلم المجتمعي في ليبيا يواجه العديد من التحديات التي تؤثر بشكل كبير على المجتمع الليبي وخاصة بعد أحداث 2011 .

مشكلة البحث:

تمكن المشكلة البحثية في أن السلم المجتمعي في ليبيا يواجه العديد من التحديات، والسؤال الرئيس الذي يدور حوله البحث هو:

– هل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها تأثير على السلم المجتمعي في ليبيا؟

فرضية البحث:

وعليه انطلق هذا البحث من فرضية مفادها في مدى التأثير الذي يواجه السلم المجتمعي في ليبيا بعد أحداث 2011 على الواقع، وهل هذا التأثير سلبي أو إيجابي

تقسم البحث:

ينقسم هذا البحث إلى مبحثين رئيسين:

– المبحث الأول: السلم الاجتماعي
– المطلب الأول: مفهوم السلم الاجتماعي
– المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة لسلم الاجتماعي
– المبحث الثاني: تحديات بناء السلم المجتمعي في ليبيا
– المطلب الأول: التحديات السياسية
– المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية
– المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية
– التوصيات
– الخاتمة
– المراجع

المبحث الأول: السلم المجتمعي

المطلب الأول: مفهوم السلم المجتمعي

يمكننا تحديد مفهوم السلم المجتمعي على أساس تكوين المجموعات الاجتماعية داخل مجتمع واحد يكون فيه لكل مجتمع معتقد أو مذهب ديني، أو موقع جغرافي أو اجتماعي وكلها محددات

للاختلاف بين هذه المجموعات فالسلم المجتمعي يعبر عن الموقف العاطفي المشترك بين الأفراد، وهو الذي يدفعهم إلى الإحساس بالاستقرار الاجتماعي، وأن ما يوحدهم (الهوية والتاريخ والمصير والوطن) هو أكبر ما يفرق بينهم.

فالسلم المجتمعي في أبسط معانيه هو توافر الاستقرار والعدل والأمن الكامل لحقوق الأفراد في مجتمع معين، أو على نطاق أوسع فيما بين مجتمعات أو دول مختلفة[1] ، وكذلك يقصد به وجود حالة السلام والوئام الإنساني داخل بيئة المجتمع المعيش كعنصر أساسي من عناصر تقدم وتطور بناء المجتمع وأفراده.

إن السلم كلمة واضحة المعنى، وتعبر عن نزعة فطرية في أعماق كل إنسان، وهو مطلب اجتماعي وهدف نبيل لجميع الشعوب، والسلم من السلام وأصله السلامة أي البراءة والعافية والنجاة من العيوب والآفات والأخطار. وكما يطلق السلم على ما يقابل حالة الحرب والصراع، قال ابن منظور: السلم والسلم، الصلح، وتسالموا: تصالحوا، والمسالمة المصالحة[2] ، وفي القاموس المحيط هو الصلح والموادعة[3].

فالسلامة أن يسلم الإنسان من الأذى والعاهة [4] قال أهل العلم، الله جل جلاله هو السلام لسلامته مما يلحق المخلوقات من النقص والعيب، وقال الله تعالى ((وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا)) (سورة الأنفال الآية 61)[5] فالسلام يعنى من يسلم من الآلاء والامتناع، والسلام: المسالمة، والسلم كأنه مال أسلم و لم يمتنع عن العطاء، فالسلم يدل على السلام وفق ما تقتضى من توافر المظاهر الإيجابية من الاستقرار والأمن والهدوء هذا لغة.

أما السلم اصطلاحاً: فهو مصطلح يستعمل لوصف فكرة، ولكن بدرجات مختلفة، والسلم هو الحيز الذي يشمل التعامل بين طرفين أو أكثر، وعرف الراغب الأصفهاني السلم بقوله: السلم والسلامة التعري من الآفات الظاهرة والباطنة[6] والآفة كل ما يصيب شيئاً فيفسده[7].

فالسلم: هو السلامة من كل آفة ظاهرة وباطنة، ويتضمن مطالبة الفرد الحق في الحياة بحرية، وأن يعترف بحق الآخرين في العيش بحرية، ومهما كان اختلافهم معهم في اللغة أو الذين أو العرق أو المذهب، وكذلك يتضمن حسن العشرة بين الأفراد داخل المجتمع والبيئة الاجتماعية الداخلية والخارجية.

إن فهم وتطبيق معنى السلم المجتمعي لا تختصر مطالب تحقيقه على جهة أو فئة معينة، وإنما هو حلقة مجتمعية تكاملية تسلكه كل قوى وفئات وأفراد المجتمع. ويأمرنا الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه بقوله ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ)) (سورة البقرة الآية 208)

فإذا ما فهمنا والتزمنا بذلك وبكل تأكيد سيتحقق السلام والوئام الاجتماعي الذي ننشده جميعاً، وفي ذلك يرشدنا رسول الله ﷺ بقوله ''لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه''

إن السلم كلمة واضحة المعنى تعبر عن ميل فطري في أعماق كل إنسان وتحكى رغبة جامحة في أوساط كل مجتمع سوي، وتشكل غايه وهدفاً نبيلا لجميع الأمم والشعوب في العالم.

أما معني المجتمع لغتة: فهي كلمة مشتقة من الفعل (جمع) ضد التفرقة، والمجتمع أصله كل من اجتمع وانضم بعضه إلى بعض، والمجتمعي يعني الاجتماع أو جماعة من الناس تربطهم روابط معينة[8].

أما المجتمع اصطلاحاً: فهو مصطلح يدل على الانتماء إلى فكر معين أو إقليم معين أو جنس معين[9] وهناك العديد من التعاريف للمجتمع، وهو مجموعة من الأفراد تربطهم رابطة معينة معروفة تكون لها تأثير دائم أو مؤقت في حياتهم وطبيعة علاقتهم مع بعض، والمجتمع هو مجموعة من الناس تعيش في مساحة جغرافية معينة وتكون دائمة أو شبه دائمة وإقامة علاقات إنسانية فيما بينهم[10].

والمجتمع يطلق على جماعة المسلمين وعلى أفراد القرية والمدينة والأمة، وكذلك يطلق لفظ مجتمع على من تتألف منهم جماعة أو مجلس تنفيذي أو تشريعي أو قضائي وغيرها من التسميات.

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للسلم المجتمعي

هناك مفاهيم كثيرة مشابهة لمفهوم السلم المجتمعي، ومن أهم هذه المفاهيم وأكثرها انتشاراً، التعايش السلمي، المصالحة الوطنية — العدالة الانتقالية – الأمن الاجتماعي، بناء السلام، المصالحة الوطنية، الوحدة الوطنية، والتماسك الاجتماعي، وهذه المفاهيم تدخل في الجوانب الإجرائية للمجتمعات بعد انتهاء الحرب ويمكن توضيح بعض منها:

أولاً: التعايش السلمي:

لقد أصبح مفهوم التعايش السلمي من المفاهيم المحورية الهادفة لإدارة التنوع في المجتمعات الإنسانية، وتحويلة إلى قوة دفع لتعزيز الأمن وإرساء السلام بما يسهم في تحقيق التقدم والازدهار.

حيث برز مصطلح التعايش السلمي في الفترة الأخيرة فهو من المفردات التي تزايد الاهتمام بها والحديث عنها وتم تداولها على نطاق واسع.

فيعرف التعايش السلمي: بالرجوع الى المعنى اللغوي للتعايش التي هي الأصل في اشتقاق هذا الاصطلاح، حيث نجد في المعجم الوسيط، تعايشوا: عاشوا على الألفة والمودة، ومنه التعايش السلمى، وعايشه عاش معه و العيش معناه الحياة (المعجم الوسيط ص640، 639)[11].

وهو العيش على هذه الأرض من بني آدم كافة دون تمييز أو تفرقة، ويعني الاشتراك مع الناس في الألفة والمودة.

ويعتبر مصطلح التعايش السلمي من المصطلحات الحديثة الذي اجتهد الباحثون في تعريف المقصود منه حيث عرف بأنه ((تفاعل متبادل بين طرفين مختلفين في العادات أو المعتقد والدين، ويكون في المجتمعات، متنوعة الديانات أو الثقافات التي ينتمي أفرادها إلى أصول مختلفة في الثقافة أو الدين أو العرق[12]، ورأي آخر يقول إن التعايش السلمى لا يقوم فقط بين الدول وإنما بين الشعوب أيضا، وهنا تكمن الأهمية والضرورة معاً[13].

وكذلك يقصد به حياة الأمم في السلام أي في تعايش سلمي وحياة هادئة وكريمة لكل البشرية دون تمييز في مختلف أشكال الأنظمة السياسية[14] والتعايش هو حصيلة بناء علاقة، إيجابية بين حق الاختلاف وضرورة المساواة، وأيّ خلل في المعادلة يضر بالتعايش في أي مجتمع ووطن، فالتعايش لا يعني السكون والرتابة، وإنما يثبت الوسيلة الإيجابية لعملية التنافس والاختلاف ويرفض الوسائل العنيفة بكل مستوياتها لفض الخلافات والنزاعات والتباينات[15].

ومصطلح التعايش السلمى يقودنا إلى العديد من المعاني التي تحمل مفاهيم تتضارب فيما بينها ويمكن توضيحها إلى عدة أنواع[16]:

- سياسي أيديولوجي / وهو يحمل معنى الحد من الصراع أثر ترويض الخلاف والعمل على احتوائه والتحكم في إدارة الصراع بما يفتح قنوات للاتصال والتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية.

- اقتصادي: يحمل معنى التعاون المستمر في العلاقة البينية مع الآخر في الجانب الاقتصادي.

- ديني، ثقافي حضاري: يقصد بالتعايش الديني أو الحضاري، التقاء إرادة أهل الأديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من أجل الأمن والسلام، كما أن للثقافة دوراً في التعايش السلمى بين الآخرين لما تحمله من معاني سامية تميزها عن غيرها.

– اجتماعي: فالتعايش السلمي يحد من الصراعات العرقية ويكسر من التعصب القبلي، ويزيل الحواجز النفسية بين طبقات المجتمع المختلفة، وينمي الشعوب بالأخوة الإنسانية ويقضي على الحقد والضغينة، ونشر المحبة والتعاون بين الناس.

ثانياً: المصالحة الوطنية:

تترك الحروب والصراعات جراحاً عميقة في نفوس الشعوب وقد تستغرق الكثير من الوقت لتضميدها، والمصالحة الوطنية نتيجة حتمية في الدول التي عانت من خلافات جذرية أو صراعات داخلية، وقد تحدث بين مكونات المجتمع أو بين المجتمع ونظام الحكم، وهي تعد من أهم مفردات أيّ تسوية سياسية تنشأ على أساسها علاقة قائمة على التسامح والعدل بين الأطراف السياسية والمجتمعية بهدف طي صفحة الماضي، وتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة.

ويعتبر مفهوم المصالحة الوطنية واسعاً وفضفاضاً، يحتمل أكثر من معنى ولها العديد من المرادفات كالتوفيق بين الأطراف وإعادة العلاقات، وهو يرتبط بالعديد من المفاهيم الأخرى مثل (الاعتذار والتسامح " و " العفو" و بناء السلام).

وقد أكدت الأمم المتحدة على أهمية المصالحة بعد انتهاء الصراع[17] والمصالحة الوطنية تعنى عملية التوافق الوطني التي على أساسها تنشأ العلاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية القائمة على أساس التسامح، والعدل، لتحقيق التعايش السلمى بين كافة أطراف المجتمع، بما يضمن الانتقال الصحيح للسلطة.

فإن مصطلح المصالحة الوطنية يصطبغ بالصبغة الإنسانية، وله العديد من الأبعاد النفسية والفلسفية والمجتمعية والسياسية والقانونية والدينية.

والرأي الراجح أن مصطلح المصالحة الوطنية نشأ من أصول، دينية، فالآليات والمحفزات الأساسية للمصالحة (التسامح والصفح، والعفو) تجد أصولها في التعاليم الدينية.

إن الشريعة الإسلامية تزخر بالعديد من النصوص التي تحض على العفو والتسامح، وتدعو اليه وتحث عليه وعلى الصلح والتشجيع عليه؛ يقول الله تعالى (فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ)[18] وهناك العديد من النصوص في الشريعة الإسلامية تحث على ثقافة الحوار، وتحض على الصفح، وتشجع على المصالحة، والصلح مشروع بالكتاب والسنة والإجماع، لما فيه مصالح عديدة منها جمع الكلمة وتوحيد الصف، وقطع النزاعات، وبناء جسور الوحدة والوئام.

إن مصطلح المصالحة الوطنية يرتبط بتطبيق آليات العدالة الانتقالية في الدول التي مرت بصراعات أو ثورات، ورغم عدم وجود توافق بين المختصين حول كيفية الدفع بجهود المصالحة الوطنية أو تحقيقها في تلك الدول إلا أن هناك شبه إجماع على أن المصالحة الوطنية هي عملية طويلة تقوم على عنصرين:

أولا: تتطلب تغيير العلاقة بين الخصوم بهدف الوصول إلى قدر من التعايش المشترك بينهم.

ثانياً: تتضمن إقامة نوع جديد من العلاقة بين المواطنين والحكومة تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان[19].

وتعرف المصالحة في المجتمعات ما بعد الصراعات بأنها العملية التي يمكن بمقتضاها لأطراف واجهوا علاقات قمعية أو صراع دموي إنشاء علاقات مرضية فيما بينهم[20] ، وقد عرفها مشروع القانون اليمني ((خاص بالعدالة الانتقالية)) هي عملية توافق وطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح وإزالة آثار صراعات الماضي من خلال مجموعة من الإجراءات المنصوص عليها والهادفة إلى تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي والمصالحة بين أفراد المجتمع[21].

ثالثاً المصالحة المجتمعية:

يعتبر هذا المصطلح جديداً وليس هناك تعريف شامل للمصالحة؛ حيث تعنى أنها استراتيجية تنتهج من أجل حل النزاع وأنهاء الصراع والخروج من الأزمات الناتجة عن العنف واستعادة السلم والقضاء على الصراعات التي تهدد استقرار الدولة وسلامة المواطنين[22]، وكذلك تعنى العودة معاً إلى علاقة جديدة بعد خلاف طويل وما نتج عن الخلاف من نتائج مروعة بسبب أفعال خاطئة مثل استخدام العنف والقوة، والخيانة وسواء كانت الأفعال حقيقة أو محسوسة من قبل أحد الطرفين أو كليهما، وبالتصالح مع من قام بالفعل أثناء النزاع بما يبني الثقة بينهما[23]. والمصالحة المجتمعية في بعدها المستقبلي تعنى تمكين الضحايا والجناة من الاستمرار في الحياة، وتؤدى إلى تعزيز السلام وكسر دائرة العنف وتعويض المظالم، وبناء العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وفق رؤية مشتركة وفهم للماضي[24] وعليه يمكن القول بأن المصالحة المجتمعية تعنى إنهاء الصراع والاقتتال والخصام، والتسامح، وإحلال السلام والاتفاق للقضاء على جميع الخلافات، وتوفير الاستقرار والأمن والابتعاد عن الثأر والانتقام وكل ما يهدد استقرار المجتمع.

رابعا:– العدالة الانتقالية:

تعتبر العدالة الانتقالية من المواضيع التي تحظى باهتمام كبير داخل الأوساط الأكاديمية والسياسية، خصوصاً عند ربطها بأمن واستقرار المجتمعات؛ إذ تمثل العدالة الانتقالية مقاربة مهمة لبناء الأمن والاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع نظر لما تحتويه من ضمانات للتعايش والسلم في المجتمع وأنها تعمل على منع انتهاكات حقوق الإنسان والعمل الجاد لكشف مرتكبيها وإتاحة لهم فرصة الاعتراف بالأخطاء وذلك من خلق مجتمع قادر على تجاوز إرث الماضي دون إهدار الحقوق، ويعد مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم التي لا تزال غامضة بالنسبة للكثيرين، وأنها تعتبر من المقاربات الجديدة التي تعنى بمسألة الانتقال الديمقراطي بطرق سلمية وبإيجاد مخرج سياسي وقانوني للتعامل مع مخلفات الصراع داخل الدولة[25] و، كذلك يمكن تعريفها بأنها عملية المصالحة التي يسعى المجتمع المتحول إلى تحقيقها من خلال إعادة تكييف العدالة وإقامة دولة القانون والحق، وبالشكل الذي يعترف بانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالنظم ومحاسبة المسئولين عليها[26].

المبحث الثاني: تحديات بناء السلم المجتمعي في ليبيا

المطلب الأول: التحديات السياسية:

يعتبر من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الليبي حيث عاشت مند سنة 2011 العديد من الصراعات السياسية فيما يتعلق بمرحلة ما بعد الثورات والصراعات مثل ما عانته الكثير من الدول المتشابه وكيف تلقي بظلالها على أي انتقال ديمقراطي. فبعد انتهاء الصراع المسلح الذي أدى إلى انهيار النظام السابق دخلت ليبيا عهدا جديداً لتواجه تحديات سياسية تعددت وتنوعت في طبيعتها، ومستوياتها، وكان لآثار الحرب والانقسامات السياسية والصراعات المسلحة انعكاسات سلبية على المؤسسات وبناء الحكم في ليبيا على المستوى المحلى والوطني، ويمكن تحديد أهم العوامل السياسية حيث بدأت ليبيا مرحلة جديدة لم يعرفها الليبيون لأكثر من أربعة عقود، وتمثلت المرحلة الانتقالية بعد عام 2011 التي أصبح فيها المجلس الانتقالي السلطة الجديدة التي يشارك فيها ممثلون عن مختلف المجالس المحلية في ليبيا ترتبط بقوة بما يمكن وصفه بالضعف المؤسسي الذي يعانيه المجلس الوطني. الانتقالي، وإلى عدم توفر القيادة القوية، وهذا الضعف له آثاره السلبية، فقد شكل الإعلان الدستوري الصادر في 8.3-2011 المرجعية التي استندت إليها السلطات في ليبيا والنظام التشريعي الوحيد لعمل المؤسسات الانتقالية والمحدد لعلاقاتها يعتبر الإعلان الدستوري من الناحية

الواقعية لم يرق لتأدية دور المرجعية الوطنية في حل التناقضات وتجنب الصراعات و الملاحظ أن مواد الإعلان الدستوري لا تشكيل رؤية سياسة محددة لافتقارها إلى الهيكلية المحددة والواضحة من الناحية السياسية، فالإعلان الدستوري اقتصر على طرح توجهات عامة و لم تصدر عنه أي قوانين أو سياسات تفعل ما جاء في الإعلان الدستوري المؤقت وفي الوقت الذي يجعل فيه الواقع السياسي تطورات متسارعة تجعل هذا الإعلان غير مواكب[27]. لما يجرى، حيث إن الأوضاع الأمنية تزداد سواء كل يوم مع ضعف المؤسسات الانتقالية وتواصل الصراع بين المكونات السياسية على مستويات متعددة أيديولوجية أو مناطقية أو قبلية، و تواجه الحكومة خروج بعض الوزارات والموظفين عن شرعيتها وسيطرتها واستمر الوضع متدهوراً نتيجة الضعف الكامن في المؤسسات الانتقالية للدولة، حتى فترة انتخاب المؤتمر الوطني العام في 2012 ، ولقد نتج عنه الغياب الواضح لأي تحديد للمسؤوليات حيث لا تعرف الصلاحيات الخاصة بالحكومة وتلك الخاصة بالمؤتمر، وهو ما أثار الشكوك حول قدرة الحكومة المؤقتة على اتخاذ القرارات اللازمة[27].

إن تضارب الاختصاصات التي يمارسها المؤتمر الوطني بين التنفيذية والتشريعية في إصدار بعض القوانين، حيث أصدر عدة قرارات، منها على سبيل المثال تعيين القائد العام للقوات المسلحة من طرفه ورئيس المؤتمر الوطني هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومن ثَم لم يبق للحكومة شيء في الجانب الأمني[28].

إن خطورة هذا الأمر يتعلق بغياب هذه التحديات في مجال الأمن لما له من أهمية في تحقيق الشروط الأساسية لتحقيق أهداف المرحلة الانتقالية، واستمر الوضع حتى انتخاب مجلس النواب في 25/6/2014، فقد ازدادت المؤسسات ضعفاً، وخاصة بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية انتخاب مجلس النواب، ما تسبب في انقسام سياسي حكومة وبرلمان في طرابلس، وحكومة وبرلمان في طبرق، وقد أسهمت الانقسامات السياسية والتراعات المسلحة خصوصاً بعد عام 2014 في إفشال المسار السياسي في ليبيا، حتى تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني بعد الاتفاق السياسي الذي وقع في الصخيرات بالمغرب في 1/12/2015م برعاية بعثة الأمم المتحدة.

إن مبادرة الحوار السياسي انبثقت عنها وثيقة الاتفاق السياسي، وكان هدف الاتفاق السياسي أن يصبح تعديلا دستورياً للإعلان الدستوري ليرتب حكم البلاد خلال الفترة الانتقالية

إلى حين إصدار الدستور[29] وأدى الاتفاق إلى خلق انقسامات جديدة منها المجلس الرئاسي الذى ترأسه عضو مجلس النواب فايز السراج، وسعى إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني تعتمد من قبل مجلس النواب.

وفي سنة 2016م تم تأسيس المجلس الأعلى للدولة بحسب المادة 19 من الاتفاق السياسي[30] ويمكن القول إن الاتفاق السياسي واجه صعوبات في التطبيق خصوصاً في ما يتعلق بالجانب الدستوري والتنفيذي وفيما يتعلق بالترتيبات الأمنية.

وأدى هذا الاتفاق إلى توسيع الفجوة بين الأطراف السياسية حيث أدى إلى إعادة الصراع الداخلي أكثر ما أسهم في تسويته، وتفاقمت الأزمة مع فشل تنفيذ مخرجات الحوار بين مجلس النواب والمجلس الأعلى، الذى كان برعاية الأمم المتحدة في ليبيا سنة 2018م، حيث أتفق الطرفان على إعادة تشكيل السلطة التنفيذية لتتألف من مجلس رئاسي مؤلف من رئيس ونائبين له ورئيس وزراء على أن يشكل الأخير حكومة وحدة وطنية[31] ولكن هذا الاتفاق لم ينفذ، وتفاقمت الأزمة بين الأطراف السياسية مع انقسام السلطة التشريعية وذلك احتجاجا على العملية العسكرية التي أعلنها خليفة حفتر في 2019/4/4 لتحرير طرابلس من القوات المحسوبة على حكومة الوفاق الوطني، وألغى نتائج اتفاق الصخيرات، ونتيجة للمفاوضات التي جرت في جنيف (2020) تحت رعاية الأمم المتحدة تم التوصل إلى اتفاق في أكتوبر 2020 ، وهذا الاتفاق ركز على إنهاء الصراع المسلح وتشكيل سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة ما أدى إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي الجديد في مارس 2021م[32].

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية:

تعتمد ليبيا على العوائد النفطية كمصدر رئيس للدخل؛ إذ يشكل قطاع النفط في الاقتصاد الليبي نحو 94% من الإيرادات من النقد الأجنبي و60% من العائدات الحكومية و30% من الناتج المحلي الإجمالي، حسب إحصائيات عام 2022 ، وهذه النسب الكبيرة تجعل أداء الاقتصاد الليبي مرهونا بالتقلبات في الأسعار العالمية للنفط وبتراجع كميات الإنتاج فضلا عن أن النفط مورد طبيعي آيل للنضوب[33].

ومن ثَم فإن ليبيا تحتاج إلى تنويع اقتصادها للحد من الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل، وحيث إنها تمتلك العديد من الموارد الطبيعية التي لها القدرة على دفع عجلة التنمية ولكنها

و لم تستثمر بالشكل الأمثل، ويتميز الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص اقتصادات الدول النامية فهو اقتصاد أحادي يعتمد بشكل رئيس على إيرادات النفط كمصدر رئيس للإنفاق الحكومي، وأكبر مساهم في الناتج الإجمالي[33]، فهو أقل اقتصاديات النفطية تنوعا، كما أن الاقتصاد الليبي اقتصاد موجه يدار مركزياً ويهيمن القطاع العام على أغلب الأنشطة الاقتصادية[34].

والاقتصاد الليبي يتسم بضعف القاعدة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية، وهو من أكثر الاقتصاديات انكشافاً على العالم الخارجي حيث يتركز الانفتاح في توفير السلع الغذائية لسد العجز القائم في الاحتياجات المحلية وكذلك توفير مستلزمات الإنتاج التي تطلبها العملية التنموية[35].

إن الاقتصاد الليبي عرف تدخلاً واسعاً للحكومة أثر تحولها إلى دولة اشتراكية في بداية السبعينات من القرن الماضي[36] ولا يزال القطاع العام يهيمن على الاقتصاد الليبي حيث إنه يوظف 85% من إجمالي القوى العاملة، وتنفق الدولة أكثر من ثلث الميزانية العامة سنويا على المرتبات والأجور، وتزايد البطالة وعدم قدرة الدولة على توفير فرص عمل جديدة، وكذلك الدعم الحكومي للسلع الأساسية والمحروقات الذى يستحوذ على 28% من الإنفاق العام، ما يرهق كاهل الدولة ويسهم بشكل كبير في إهدار المال العام[37].

ووفقاً لطبيعة الاقتصاد الليبي المعتمد على سلعة النفط كمصدر الإيرادات الحكومة والأحداث التي تشهدها ليبيا وخاصة بعد 2011م من صراع سياسي وعسكري وانقسام سياسي، والصراع حول النفط الذي أدى إلى إيقاف تصدير النفط إلى الخارج وخاصة في عام 2013-2016 الذي تسبب في انخفاض الإنتاج إلى مستويات قياسية تقدر بحوالي 190 ألف برميل فقط بعدما وصل إلى 1.5 مليون برميل يوميا في 2010 ونتيجة لذلك خسرت ليبيا ثلثي احتياطاتها أي ما قيمته 75 مليار دولار[38]، حيث سجل الاقتصاد الليبي انكماشا كبيراً منذ 2014، وفي 2017 سجل الاقتصاد الليبي زيادة كبيرة في إنتاج النفط وتصديره بعد استلام المؤسسة الوطنية للنفط ورفع القوة القاهرة على الحقول النفطية وبدأ تصدير النفط إلى الخارج[39].

إن الانقسام السياسي والصراع على السلطة وسيطرة مجموعات مسلحة على بعض مفاصل الدولة كان له دور كبير في انتشار الفساد الإداري و الوساطة والمحسوبية في أغلب مؤسسات الدولة وسيطرة المجموعات المسلحة وتوغلها فيها. إن استمرار أعمال العنف والخطف والتهريب يعتبر تحديا لبناء السلم المجتمعي على المستوى الاقتصادي وكذلك مشكلة البطالة، وتعد البطالة

مشكلة اجتماعية تعطل القدرات البشرية وفرص النمو والرفاه الاقتصادي، والبطالة معظمها هيكلية ناجمة عن تفاقم الاختلال في الهيكل الإنتاجي نتيجة لتوقف القطاعات الإنتاجية المتمثلة في قطاع الزراعة والصناعة ومعظم الأنشطة الخدمية والعوامل الموضوعية المرتبطة بطبيعة سوق العمل التي تتطور بصورة أسرع من التطور في نظام التعليم والتدريب، وتوجد مجموعة من العوامل أدت إلى ازدياد مشكلة البطالة في ليبيا وارتفاعها بشكل مباشر وغير مباشر[40].

- زيادة نسبة النمو السكاني في ليبيا والذي وصل إلى معدل (7.4%) 2022.
- ضعف القطاع الخاص في ليبيا وضعف مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي.
- ارتفاع معدل البطالة وهو يعتبر من أعلى معدلات البطالة في العالم وخاصة إذا ما تم مقارنتها بمعدلات ارتفاع نسبة التوظيف[41].
- ضعف القاعدة الصناعية في ليبيا وذلك لأن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات وتصدير الموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز.

فضلاً عن البطالة هناك الفقر الذي يعد من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على السلم المجتمعي، والفقر هو أحد مؤشرات الفشل الاقتصادي ويمثل عجزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن العوامل المسببة للفقر في ليبيا هو زيادة معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة التضخم المالي لليبيا، يشير البنك الإفريقي أن تقديرات الفقر في ليبيا مرتفعة، حيث إن حوالي ثلث الليبيين يعيشون تحت خطر الفقر الوطني[42] ويعلل ذلك بأن أحد أسباب الفقر هو اعتماد الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة التي تأثرت بعدم استقرار عائدات النفط، وذلك بأن أغلب الليبيين يعملون في القطاع العام وبأجور متدنية، وزيادة على ما سبق ضعف الإدارة العامة والافتقار إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والتغذية. ويعد الفساد بشقية المالي والإداري للمؤسسات الحكومية يعد عاملاً أساسياً في ارتفاع وانخفاض وفقا لمؤشر الفساد العالمي الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية[43] بالإضافة إلى ذلك يعتبر استهلاك السوق وانخفاض مستوى التصنيع سبباً آخر للفقر، إن نسبة كبيرة من المواد الغذائية (تقدر 80%) يتم استيرادها وتسعيرها حسب سعر الصرف في السوق الموازية ما يصعب شراء تلك السلع علاوة على ذلك نقص السيولة التي تلعب دوراً هاماً في تفاقم الوضع الاقتصادي لليبيا[44].

إن الواقع الليبي يبرز تغلغل الفساد وممارساته في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويعتبر من أهم معوقات بناء الاقتصاد الليبي الذي يهدد الاستقرار والسلم المجتمعي في البلاد.

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية

المجتمع الليبي بتركيبة الحالية من بين المجتمعات التي تنخفض فيها عناصر الاختلاف بين مكوناته الاجتماعية، يمكن وصف المجتمع الليبي بأنه مجتمع قبلي بمعنى أن القبيلة فيه ولزمن قريب كانت من أهم بنياته الاجتماعية، وعلى الرغم من تعرضها إلى منافسة اجتماعية جديدة، حيث إن القبيلة لا تزال تحتفظ بموقع متميز داخل البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي. والقبيلة كما ينظر إليها محلياً عبارة عن عدد من الأسر النووية والأسر الممتدة ترتبط ببعضها بأصل واحد (أب –جد) و أسر أخرى تنتسب إلى القبيلة عن طريق علاقات المصاهرة[45].

وقد وجد أن أهم العوامل المؤثرة في تكوين شخصية الفرد هي الجماعة الأولى التي ينشأ فيها الطفل في المراحل الأولى من حياته، وهم أفراد العائلة والجيران ورفقاء الطفولة وجماعة أقران المدرسة، فهذه الجماعة هي التي تصقل شخصية الطفل في قالب يصعب عليه بعد ذلك تغييره أو تبديله، حيث يشهد المجتمع الليبي تحولات اجتماعية وسياسية بفعل المستجدات السياسية والأمنية المتلاحقة الأمر الذي يتطلب التأكيد على ضرورة مواجهة خطر هذه التحولات حفاظاً على الوحدة الوطنية ومنظومة القيم الاجتماعية داخل المجتمع الليبي للحفاظ على وحدة البلاد و المجتمع.

يتميز المجتمع الليبي بالتعدد و التنوع الإثني والقبلي واللغوي، ويعد هذا التعدد في مكونات المجتمع الليبي ظاهرة سليمة وصحية، ولكن لضعف الدولة وانقسامها السياسي وتردى الأوضاع الأمنية، أدت إلى حدوث تعقيدات كثيرة نتجت عن مراحل تاريخية مختلفة ومتداخلة، وقد خلقت شرخاً اجتماعياً ازداد عمقاً بعد أحداث 2011 حيث إن الأزمة شاملة ومتعددة الأوجه وخطيرة في آثارها على المجتمع والدولة، وهي أبعاد ذات طابع اقتصادي و اجتماعي وأمني وثقافي وشملت أغلب المناطق في المجتمع الليبي، ويتطلب مواجهة هذه المشكلات والتعقيدات التي تتعلق بالتحيز وعدم الإنصاف، و عدم التسامح والجهل، وعدم الاكتراث بالصالح العام، وكذلك انعدام المسئولية الجماعية، بالاضافة إلى تصاعد السلوكيات المعادية للمجتمع والدولة ، فضلاً عن حدة العداوات الشخصية والقبلية والتعصب الأيديولوجى المتزمت والغياب الواضح للدولة مما أثرت على السلم المجتمعي في ليبيا.

ومن المعلوم أن لكل دولة خصائص تتميز بها عن غيرها وكذلك سمات تترك آثارها على مساراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[46].

حيث يمر المجتمع الليبي بالعديد من التغيرات الاجتماعية فقد وقعت تطورات سريعة وكثيرة خلال فترة قصيرة، كان لها أثار سلبية على النسيج الاجتماعي الليبي ويرزح المجتمع الليبي حالياً تحت ثقل ظروف صعبة تسببت بها الحروب والأزمات السياسية والصراعات الفكرية وحالة عدم الاستقرار الأمني، وكذلك تردي الأوضاع الاقتصادية مثل (أزمة السيولة – انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي وارتفاع الأسعار) وتفاقم المشاكل الاجتماعية والأمنية وعلى سبيل المثال (التهجير والخطف والقتل على الهوية[47] وثمة مجموعات اجتماعية هشة في المجتمع الليبي مثل المكونات الثقافية من الأمازيغ والتبو والطوارق، وهذه الفئات الاجتماعية يزداد شعور أبنائها بالتهميش في ظل الأوضاع الحالية، ما يسهم في تزايد الشرخ المجتمعي، ومنها النساء والشباب الذين يشتكون من قلة الفرص، والتمييز والعنصرية في التعامل، خاصة، على صعيد الوصول إلى الوظائف العامة[48].

وما تنتج عن ذلك من حرب أهلية أدت إلى نتيجة كارثية غير مقصودة تمثلت في غياب الأمن لا سيما نتيجة فتح الحدود في الجنوب وما أدى إليه صراع بين القبائل في الجنوب الليبي للسيطرة عليه، حيث إن مجموعات صغيرة مسلحة يسيطر كل منها على أجزاء مختلفة من المنطقة. وتقوم هذه المجموعات بتهريب الأسلحة والوقود والمخدرات والمهاجرين غير الشرعيين عبر الصحراء الكبرى، وأصبح المواطن في هذه المناطق ضحية لهذه الجماعات المسلحة والميليشيات[49]، وبسبب غياب الأمن والوضع المرزي هاجرت العديد من الأسر الليبية من الجنوب إلى الشمال للحفاظ على أنفسهم ومنهم من هاجر إلى خارج البلاد.

ومما سبق نلحظ أن المجتمع الليبي تغير كثيرا اليوم؛ فمعظم السكان يقطنون في المدن، والاقتصاد الليبي اندمج في الأسواق العالمية وانقسم المجتمع الليبي على أساس الطبقة الاجتماعية ونوع الجنس والعوامل الاقتصادية المناطقية فليس التحدي الذي يواجهه اليوم الطابع القبلي، بل التصنيفات المستخدمة لفهم تعقيداته وتنوعه والأهم من ذلك هو فشل الانتقال السياسي في ليبيا لا يرجع إلى الطبيعة القبلية للمجتمع بل إلى إخفاق القادة الليبيين في بناء توافق وطني ومصالحة تشمل كل الليبيين.

التوصيات

- العمل على تعزيز الاستقرار السياسي والأمني والعسكري، وهو التحدي الحقيقي الذي قد يتسبب في طول أمد الأزمة ويؤدي إلى تصعيد عسكري جديد يهدد وحدة البلاد.
- تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال الدفع بتنمية بعض القطاعات الواعدة غير المستغلة بما في ذلك قطاع النفط والغار والصناعة وتجارة الحبوب والطاقات المتجددة والسياحة ما يمكن الاقتصاد من تنويع مصادر دخله والتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل.
- احترام الحقوق الطبيعية (حق الدولة وحق المواطن وحق الأسرة).
- وضع استراتيجية وطنية تراعي التنمية المكانية الشاملة والعادلة لكل المناطق على أن تكون مستندة إلى خصوصية الموارد الطبيعية والبشرية للكل الليبي.
- العمل على تأسيس عقد اجتماعي جديد يراعي حقوق جميع الموطنين بما يشمل جميع مكونات المجتمع الليبي.
- إطلاق حوار مجتمعي لتحديد الأولويات الراهنة والاتفاق على خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى تضمن حقوق جميع أفراد المجتمع.
- العمل على وضع آليات لتحقيق العادلة في توزيع الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل يخلق نوعاً من الرضا والتفاهم بين المواطنين لتحقيق السلم المجتمعي.
- العمل على الحد من خطاب الكراهية وإصدار التشريعات والقوانين التي تمنع مثل هذا النوع من الخطاب في المجتمع واستخدام وسائل الإعلام في زرع القيم والثوابت الوطنية وحقوق المواطنة.
- وضع سياسة اجتماعية شاملة تسهل عملية الإصلاح العام وتفرق بين التحولات الاجتماعية، ومن شأن هذه العناصر أن تضع الأساس اللازم لتحقيق السلم المجتمعي في ليبيا.

الخاتمة:

من خلال استعراض بعض متغيرات هذه الدراسة اتضح أن هناك مجموعات من الصعوبات تواجه بناء السلم المجتمعي وتقف عائقاً كبيراً أمام تقدمها، ويرجع ذلك لغياب دور الدولة المنظمة وتهميش المكونات التاريخية وتجاهل تعقيدات المجتمع الليبي، وكذلك في تحقيق الحقوق المدنية والاجتماعية أسهم من اتساع الفجوة بينها وبين المجتمع، وقد كرس شعوراً لدى إفراد المجتمع أن الحكومة غير مهمة لقضاياهم، الأمر الذي يسهم في تهديد مستقبلهم ووحدة الدولة الليبية، وهذا

زاد من الشعور بضعف الولاء للدولة انعكس على تفاقم مشكلاتهم المجتمعية، وقد نتج عن ذاك التجاء المواطن إلى المكونات الاجتماعية أيا كانت مسمياتها لاستيفاء الحقوق والتصدي للتهميش والتمييز، فضعف الانتماء مشكلة كبيرة لها آثارها السلبية على الفرد والمجتمع، وعليه فإن أزمة المواطنة بين الأفراد عززت نجاح بعض التيارات المناهضة للبلاد وتحويل العديد من الأفراد إلى مجموعات مسلحة سيطرت على جزء من المناطق تقوم بترهيب الأفراد وعلى حساب أمن واستقرار السلم الاجتماعي في البلاد. إن الواقع الليبي يبرز تغلغل الفساد في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يجعل الفساد الإداري والمالي من أهم معوقات بناء الاقتصاد الليبي، وأكبر مهدد للاستقرار والسلم المجتمعي في ليبيا حيث إن النظام السياسي عجز عن تلبية احتياجات المواطنين، وهو يؤدى إلى تآكل الشرعية السياسية والتي ارتبطت بالانقسام السياسي وحالة الفوضى التي تعيشها ليبيا حالياً ويشكل هذا التحدي عائقاً أمام توظيف المقومات التي تتمتع بها ليبيا والاستفادة من إيرادات النفط.

إن نجاح بناء السلم المجتمعي يتوقف على مدى استعداد الأطراف المتنازعة للدخول فيه وتقديم التنازلات والتضحيات من أجل إنجاحها بعمل وطني شامل يتجاوز سلبيات واستقطابات الحرب وتصفيه الحسابات... بالبلاد عن الصراعات السياسية والأيديولوجية وتأثير ثمنها الباهض في السلام الاجتماعي والتنمية والاستقرار والوحدة الوطنية والتخلص من إرث الماضي على كل المستويات.إن ذلك يحتاج كشرط أولي مسبق إلى ضبط الحالة الأمنية وإنهاء فوضى السلاح وبناء الجيش والشرطة على أسس وطنية، وهذا هو التحدي الأساسي الذي يواجه ليبيا بشكل خاص وخطر، وهو الخطوة الأولية التي لا تسبقها أي خطوة أخرى لضمان النجاح في بناء دوله القانون والمؤسسات، ومن ثم الدفع بعمليه الإصلاح السياسي والاقتصادي إلى الامام كونها الملاذ المهم لنقل ليبيا إلى مرحله التوافق والانسجام وبناء السلم الاجتماعي.

قائمة المراجع:

1- خالد بن محمد البديوى، الحوار وبناء السلم الاجتماعي، مركز الملك بن عبدالعزيز للحوار الوطنى، ط1، الرياض 2011، ص112.

2- حسن الصفار، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8235، 2001/6/24.، ط1 دار السافر، 2002

3- الداموك الحين: 2022
4- القرآن الكريم سورة الانفال(الآية 61)
5- يوسف البقاعي، إبراهيم شمس الدين، معجم مقاييس اللغة، الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 2005، 45.
6- الزبيدي.
7- القرآن سورة البقرة الآية رقم 208.
8- زين الدين أبوعبدالله محمد بن ابى بكر بن عبدالقادر الحنضى الرازى، المحقق يوسف الشيخ محمد، (المكينة المصرية- الدار النموذجية بيروت ط5 - 1999 ص60.
9- سفانة إبراهيم محمد، أحاديث شعب الإيمان وأثرها في بناء السلم المجتمعي (دراسة تحليلية) رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة بغداد، 2016 ص32
10- على عبد الكريم محمود، التربية الاجتماعية و الإسلامية، دار التوزيع الاسلامي القاهرة،2002 ص20
11- المعجم الوسيط، مجتمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط 4، 2008م ص639. 640
12- د. يسري وجيه السعيد، في مفهوم التعايش الديني الماضي والحاضر والآفاق المستقبلية، مجلة ذوات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط المغرب، العدد 58. 2019. ص80
13- فرانسوا شتانلية، إيديولوجيات الحرب والسلم، ترجمة جوزيف عبد الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط 1، 1981 م، ص5.
14- خيري عبد الرزاق جاسم، التعايش في مجتمع تعددي، دراسة حالة العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية، جامعة بغداد، العدد 76، 2019، ص4
15- حنان عز العرب غالب، دور البرلمان في المصالحة الوطنية دراسة لبعض الحالات الإفريقية، المكتب العربي للمعارف، مصر 2015، ص18
16- القرآن الكريم سورة المائدة الآية (13)
17- الموقع الإلكتروني http//www.Audry & Chrmen, COM
18- نفس المرجع السابق

19- للاطلاع انظر الموقع الإلكتروني Hilpy Yemenpelismerlyarticles

20- باخوى إدريس، العدالة الانتقالية في ضوء قانون المصالحة. الوطنية بالجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، المجلد6، المركز الجامع الجزائر 2017

21- كمال بمقدار وليلى حسيني، إشكالية العدالة الانتقالية وأثرها على بناء العدالة الاجتماعية في إفريقيا، مجلة الميزان، العدد 1، المركز الجامعي والنعامة، الجزائر، 2016 ص57

22- جلبي جبار، المصالحة الوطنية في العراق، (مطابعة) 2011 ص23.

23- المخلاصي محمد، يمكن الرجوع http://ale sliterary.com

24- دىزمونه تونو، يمكن الرجوع للرابط http/www.usip.org

25- دراسة عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا. الواقع، والتحديات والآفاق، الأمم المتحدة 2020. www.unescwa.org.

26- نفس المرجع ص22

27- اتفاق لتوحيد السلطة في ليبيا، أصوان مغاربية 2018، أو الموقع الإلكتروني h/tps//www.Maghreboke.COM

28- اخبار ليبيا السياسية.Httpswww. Lilpy org.com

29- حميدة أبو رونية (ليبيا) أثر الريع الخارجي على الاقتصاد الليبي وكيف تنتقل لاقتصاد إنتاجي تنافسي، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية (3)، 2021 ص39

30- مصطفى العبد الله الكفري، ملامح الاقتصاد الليبي (1997، 2005) الحوار المتمدن العدد 7212. 2022. 4.7 ص1.

31- عيد امحمد سامية "دور الدولة في النشاط الاقتصادي " تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجات، 8-2016. ص1

32- على سعيد واحميد محجود، أثر انخفاض العوائد النفطية على الاقتصاد المحلي(دراسة قياسية خلال الفترة 1992-2012)جامعة بنغازي) ص10

33- البنك الدولي، ليبيا، تقرير اقتصادي رقم: 30295 24. 2006 ص13

34- الإسكوا." دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسياد الإسكوا) (2020) ص4

35- تقرير البنك الدولي لسنة 2018

36- الموقع الإلكتروني للمؤسسة الوطنية للنفط

37- محمد أبوسنينة، دور الاقتصاد في الهوية الوطنية، منشورات مؤسسة فانفو لينهو من ومركز الدراسات القانون، جامعة بنغازي

38- برنامج الامم المتحدة الإنمائي / 2022 شبكة المعلومات الدولية

39- تقرير الاقتصاد الإفريقي 2020 شبكة المعلومات الدولية

40- منظمة الشفافية الدولية

41- د. آمال العبيدي، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا، الجزاء الأول، الامم المتحدة – الاسكوا) 2020.

42- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحات،الدكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 ص101

43- ياسين سعد محمد البكرى، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع، مكتبة جعفر العصاص للنشر والطباعة، بيروت 2001، ص7

44- مطبوعات الأم المتحدة والإسكوا، ساحة رياض الصلح، راجع الموقع الإلكتروني www.unesewa.org

45- نفس المصدر السابق

46- د.آمال العبيدي، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا الواقع والتحديات، الجزء الثاني الأمم المتحدة، الاسكوا، 2020، ص18.